العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية

–دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2005–2011)

Les Facteurs Influents sur La Rentabilité des Banques Commerciales -Etude Pratique sur La Situation Des Banques Commerciales Exerçant en Algérie Durant Les Années (2005-2011)-

د/تهتان مواراد– جامعة المدية

أ/ شروقي زين الدين– جامعة المدية

تاريخ الإرسال: 2014/02/04 تاريخ القبول: 2014/02/27 تاريخ النشر: 2014/04/15

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر العوامل الداخلية (السيولة، القروض، المديونية، حقوق الملكية، حجم البنوك، مصاريف الاستغلال العامة) على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر مقاسة بمعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، ولتحقيق ذلك تم تطبيق نماذج (Panel Data) على عينة مكونة من خمسة بنوك تجارية عاملة في الجزائر خلال الفترة (2005–2011)، وقد توصلت الدراسة إلى العديد منالنتائج أهمها:

- تعتبر البنوك التجارية الخاصة أكثر كفاءة في تحقيق الأرباح مقارنة بالبنوك العمومية.
- لا توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، حجم البنك (إجمالي الأصول) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA).

الكلمات المفتاح: الربحية، العوامل المؤثرة علي ربحية البنوك التجارية في الجزائر، نماذج بنال.

Résumé: Cette étude a pour but d'analyser l'impact des facteurs internes (la liquidité, les crédits, l'endettement, les capitaux propres, la taille de la banque, les dépenses d'exploitation générales) sur la rentabilité des banques commerciales exerçant en Algérie en comparaison avec la rentabilité des actifs (ROA), et pour la réalisation il y a eu un modèle de panel sur un échantillon composé de cinq banques commerciales exerçant en Algérie durant les années (2005-2011), cette étude a déduit quelques résultats:

- Les banques commerciales privées plus compétentes dans la réalisation des bénéfices en comparaison avec les banques étatiques.
- Pas de relation entre les capitaux propres, la taille de la banque et la rentabilité des actifs (ROA).

Mots Clés: la Rentabilité, les facteurs influant sur la rentabilité des banques commerciales en Algérie, panel data.

مقدمة:

يعتبر قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 من أهم النصوص التشريعية للنظام المصرفي الجزائري، حيث جاء بقواعد ومبادئ تتماشى وخصوصيات اقتصاد السوق، وعلى أساسه تم إدخال تعديلات مهمة على هيكل الجهاز المصرفي الجزائري، خاصة بعد فتح المجال أمام القطاع الخاص، حيث تم السماح بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية الخاصة (المحلية والأجنبية)، كما تم الترخيص بفتح فروع للبنوك الأجنبية في الجزائر، حيث تتشابه البنوك مع غيرها من المؤسسات المالية في الكثير من الأنشطة والوظائف من بينها منح الائتمان، توظيف الأموال، خدمات التأمين والتأجير، إلا أن الاختلاف بينهما يتعلق بمصادر التمويل، حيث تعتمد البنوك في تمويلها بصورة كبيرة على الودائع، عكس المؤسسات المالية التي تعتمد على أموالها الخاصة والقروض طويلة الأجل.

يرتبط الأداء بالأهداف التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها، فتحقيق الأرباح وتعظيمها يعتبر من أحد الأهداف الرئيسية لإدارة البنوك التجارية، إن لم تكن هي هدفها الرئيسي الذي تسعى إلى تحقيقه، ولكي يتمكن البنك من تحقيق الأرباح لابد عليه من توظيف أمواله التي تحصل عليها من المصادر المختلفة سواء المصادر الذاتية (حقوق الملكية) أو المصادر الخارجية (الديون) بأعلى كفاءة ممكنة، وذلك من خلال تعظيم الإيرادات وتخفيض مصاريفه، حيث تقوم البنوك التجارية بالحصول على الودائع بأقل تكلفة ممكنة واستثمارها في القروض والاستثمارات المالية المختلفة بعوائد تفوق تكلفة الحصول على تلك الأموال، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من الأرباح مع مراعاة السيولة والأمان (درجة سيولة مقبولة ومخاطر متدنية)، أما الربحية فهي تعبر عن العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، فهي مقياس لكفاءة إدارة البنك وفعاليتها في استخدام مواردها، كما تتأثر ربحية البنوك التجارية بالعديد من العوامل التي تختلف في شدة تأثيرها عليها، منها عوامل داخلية مرتبطة بإدارة البنك التجاري، السيولة، القروض، الديون، حجم حقوق الملكية، حجم البنك، المصاريف والإيرادات، عدد فروع البنك...الخ، ومنها عوامل خارجية مرتبطة بالبيئة العامة المحيطة بالبنك مثل معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي، على ضوء ما سبق تتمحور إشكالية دراستنا هذه حول التساؤل التالي:**ما هي أهم العوامل التي تؤثر على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر؟**

على ضوء إشكالية الدراسة يمكن صياغة جملة من الفرضيات التالية:

- تعتبر البنوك التجارية الخاصة أكثر كفاءة في تحقيق الأرباح مقارنة بالبنوك العمومية.

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين العوامل الداخلية (المتغيرات المستقلة) وربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر ممثلة بمعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA).

حيث نسعى من خلال دراستنا هذه الى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر خلال الفترة (2005-2011).

تناولت العديد من الدراسات السابقة هذه الإشكالية، حيث هدفت دراسة (بويوسف فوزية، 2009)[1] ، الى تحديد وقياس أثر العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية من حيث مؤشر الربحية، حيث درست سلوك المتغيرات المستقلة ممثلة في حجم الأصول السائلة، حجم الأصول المربحة، حجم حقوق المساهمين، حجم وتركيبة الأموال الخارجية، إيراد الخدمات وتكلفة إدارة الأموال وتقديم الخدمات، وأثرها على المتغير التابع ربحية البنوك التجارية، كما إلى تحديد الخدمات الحديثة التي تقدمها البنوك التجارية، وتوصلت إلى وجود أثر للمتغيرات المستقلة على ربحية البنوك التجارية، وكان حجم حقوق الملكية أكثر العوامل تأثيرا على ربحية البنوك التجارية.

أما دراسة (باسل جبر حسن أبو زعتر، 2006) [2] ،فهدفتإلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، تمثلت متغيرات الدراسة المستقلة في نسبة السيولة النقدية، نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق المساهمين، نسبة المديونية (الرافعة المالية)، صافي الفوائد، إجمالي الموجودات، نسبة المخصص إلى إجمالي التسهيلات، حقوق الملكية، عمر المصرف، عدد الموظفين، عدد الفروع، والمتغير التابع المتمثل في معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: هناك علاقة عكسية بين نسبة المخصص إلى إجمالي التسهيلات والربحية بمقياسها معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكية، وجود علاقة طردية بين كل من صافي الفوائد، عدد الموظفين، عدد الفروع والربحية بقياسها معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكية، وجود علاقة عكسية بين نسبة السيولة النقدية والربحية مقاسة بمعدل العائد على الموجودات.

أما بالنسبة لدراسة (وليد زكرياء صيام، حسني علي خربوش، 2002) [3] ، فهدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن خلال الفترة 1991-2000، حيث تم دراسة سلوك المتغير التابع ربحية البنوك التجارية والمتغيرات المستقلة المتمثلة في حجم حقوق الملكية، حجم البنك مقاسا بإجمالي الموجودات، نسبة المديونية، نسبة الفوائض النقدية، السيولة النقدية، مصاريف الدعاية والإعلان، وعمر البنك، وقد توصلوا إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية والعوامل التالية: حقوق الملكية، نسبة المديونية، الفوائض النقدية، والسيولة النقدية، ومصاريف الدعاية والإعلان.

- وجود علاقة سالبة بين ربحية البنوك التجارية وحجم البنك، وعمر البنك.
- وجود علاقة سالبة بين ربحية البنوك التجارية وإجمالي الأصول فيها.

بالنسبة لدراسة (أحمد حسين أحمد المشهراوي، 2007) [4]: بعنوان أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005،هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين، والتعرف على حجم وأنواع مصادر واستخدامات أموالها وإيراداتها ومصروفاتها، تمثلت متغيرات الدراسة المستقلة في النقد في الصندوق ولدى البنوك، الموجودات الثابتة والأخرى، مجموع التمويلات، مجموع الاستثمارات، إجمالي الموجودات، ودائع العملاء والبنوك، مجموع المخصصات المختلفة، مجموع حقوق المساهمين "الملكية"، وفي الأخير توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي كما أن العلاقة بين الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية في فلسطين هي علاقة عكسية.

أما دراسة (Samy ben naceur, 2003) [5]: بعنوان "محددات ربحية البنوك التجارية التونسية: بنماذج بنال خلال الفترة (1980–2000)"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر خصائص البنك، الهيكل المالي للبنك والمتغيرات الاقتصادية الكلية على ربحية البنوك التجارية التونسية خلال الفترة ما بين (1980–2000)، تمثلت متغيرات الدراسة المستقلة في:

- المتغيرات الداخلية: تشمل المتغيرات الداخلية على: نسبة النفقات العامة إلى إجمالي الأصول، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، الأصول غير المدرة للدخل على إجمالي الأصول وأخيرا حجم البنك مقاسا ب Log Total actif.
- المتغيرات الخارجية: تمثلت في: معدل التضخم، حجم القطاع البنكي، نسبة الكثافة المصرفية...الخ.

اعتمدت هذه الدراسة على مقياسين لربحية البنوك التجارية هي: نسبة الهامش البنكي ومعدل العائد على إجمالي الموجودات.

دراسة[6] (Brahim Mansouri, Said Afroukh, 2008)بعنوان "ربحية البنوك ومحدداتها: دراسة حالة المغرب"، مقال، 2008، حيث هدفت هذه الدراسة كغيرها من الدراسات إلى تحليل محددات ربحية البنوك التجارية في المغرب وذلك بالاعتماد على عينة مكونة من خمسة بنوك خلال الفترة ما بين (1993–2006)، حيث اعتمد الباحثان في قياس ربحية البنوك على معدل العائد على إجمالي الأصول ونسبة الهامش البنكي، وتمثلت المتغيرات المستقلة المؤثرة على ربحية البنوك في مجموعة العوامل القيادية (نسبة مصاريف الاستغلال البنكية إلى إجمالي الأصول، نسبة القروض إلى إجمالي الأصول، حجم

البنك مقاسا ب Log total actif، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول)، مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية (النمو الاقتصادي Log PIB rèel، معدل التضخم) ومجموعة من المتغيرات المالية الكلية (حجم القطاع البنكي، الكثافة المصرفية، حجم سوق رأس المال، حجم سوق رأس المال مقارنة بالقطاع البنكي)، ومن أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة:

- وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا بين نسبة مصاريف العامة إلى إجمالي الأصول، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، حجم البنك، حجم القطاع البنكي ومعدل العائد على إجمالي الموجودات.
- وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين نسبة القروض إلى إجمالي الأصول، تطوير سوق رأس المال، النمو الاقتصادي، التضخم ومعدل العائد على إجمالي الموجودات.

غير أن الغرض من دراستنا هذه هو التعرف على أهم العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2005-2011) من واقع البيانات والاحصائيات الرسمية الصادرة عن البنوك التجارية "عينة الدراسة".

كما سنقوم في هذه الدراسة بدراسة أثر بعض العوامل الداخلية على ربحية البنوك التجاريةالعاملة في الجزائر وتوضيح أهميتها، ومن أجل ذلك اعتمدنا على عينة مكونة من خمسة بنوك تجارية عاملة في الجزائر، وهي: بنك سوسييتي جنرال الجزائر (SGA)، بنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC)، بنك الخليج الجزائر (AGB)، بنك الوطني الجزائري (BNA) وبنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، حيث تم اخذ هذه العينة على أساس مبدأ توافر المعلومات اللازمة لإجراء الدراسة، وقد تم الحصول على المعلومات من المواقع الرسمية للبنوك التجارية "عينة الدراسة" لمدة سبع سنوات خلال الفترة الممتدة ما بين (2005-2011) [7].

وللقيام بدراسة العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الجزائر، سنقوم بتقسيم دراستنا الى:

مقدمة

أولا: ربحية البنوك التجارية: المفاهيم والمؤشرات

ثانيا: تحليل عينة الدراسة باستخدام طريقة تحليل المركبات الرئيسية (ACP)

ثالثا: النموذج القياسي وتحليل النتائج

خاتمة

أولا: ربحية البنوك التجارية: المفاهيم والمؤشرات

تهدف البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق الأرباح حتى تضمن بقاءها واستمرارها، فالربحية تهم كل من المساهمين والمودعين ، فالمساهمين يتطلعون لتحقيق الأرباح وذلك من

أجل زيادة قيمة ثروتهم، كما تعتبر الربحية مصدر الثقة لكل من المودعين والمقرضين الدائنين للبنوك التجارية.

1- **مفهوم ربحية البنوك التجارية**:لا بد من التفريق بين مفهومي الربح والربحية:

أ- **الربح**:يمكن تعريف الأرباح أو صافي الدخل بأنه "عبارة عن الزيادة في سعر السلعة المباعة والخدمات المقدمة على تكلفة هذه السلعة والخدمات المستخدمة خلال فترة زمنية معينة"[8] ، أي لتحديد صافي الربح أو الدخل لا بد من تحديد سعر السلعة المباعة وتكلفتها (لا بد من تحديد الإيرادات والمصاريف).

فالربح هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات والمصروفات، أي هي عبارة عن الفرق بين الإيرادات التي حققتها البنوك التجارية المتمثلة في الفوائد والعمولات المقبوضة على الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن مثل القروض والتسهيلات الائتمانية، والمصاريف المتمثلة في الفوائد والعمولات التي دفعها البنك نظير حصوله على الأموال من مصادرها المختلفة مثل الفوائد المدفوعة على الودائع.

تعتبر أرباح البنوك التجارية أكثر تأثرا بإيراداتها مقارنة مع المؤسسات الأخرى، فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة يترتب على ذلك زيادة ربحيتها بنسبة أكبر، أما إذا انخفضت إيرادات البنوك التجارية بنسبة معينة يترتب عن ذلك انخفاض ربحيتها بنسبة أكبر،وقد تتحول أرباح البنك إلى خسائر، فربحية البنك التجاري تتحقق من خلال حصول البنك على إيرادات كبيرة أو تخفيضه لمصاريفه العامة.

ب– الربحية: يمكن تعريف الربحية بأنها "عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح[9] "، والربحية تعتبر هدف للمؤسسة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية، حيث يمكن قياس الربحية من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمارات (الموجودات) التي ساهمت في تحقيقها، أو من خلال العلاقة بين الأرباح وحقوق الملكية ...الخ، كما تعمل البنوك التجارية على تحقيق هدفها المتمثل في الربحية من خلال قرارين هما[10]:

- **قرار الاستثمار**:هو مجموع القرارات المتعلقة بكيفية استخدام البنوك التجارية للموارد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الأصول بطريقة توازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي إلى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فوات الفرص لأجل تمكين البنوك التجارية من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة.

- **قرار التمويل**:هو القرار المتعلق بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للبنوك التجارية، لتمويل الاستثمار في موجوداتها، وينعكس أثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ودائع وحقوق المساهمين والديون) بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن.

2- **مؤشرات الربحية في البنوك التجارية**: تقيس مؤشرات الربحية مدى كفاءة إدارة البنك في تحقيق الربح على المبيعات والموجودات وعلى حقوق الملكية (المساهمين)، لذا نجد أن نسب الربحية هي مجال اهتمام المساهمين لأنها تمثل العائد على أموالهم المستثمرة في البنك، وهذه الربحية تتحول إلى مزايا للمودعين حيث تزيد من ثقتهم في البنك، كذلك فان المقرضين يجدون منفعتهم إذا كانت نتائج أعمال البنك مرضية، وكذلك فان مقدرة البنك على الإقراض تعتمد أيضا على هيكل حقوق الملكية من رأس مال واحتياطات وأرباح تتأتى من نتائج أعمال البنك[11] ، تندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عديدة أهمها:

أ- **معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)**:معدل العائد على الأصول (ROA) هو صافي الدخل للسنة مقسوما على إجمالي الأصول[12] ، حيث يشمل هذا المعدل كافة الأصول التي تملكها البنوك التجارية ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية معينة، أي يستند هذا المعدل في قياس الربحية إلى العلاقة بين ربح العمليات والموجودات التي ساهمت في تحقيقه، بصورة أخرى يقيس قدرة البنوك التجارية على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام موجوداتها (أصولها) في نشاطها الأساسي، ويعبر عن معدل العائد على إجمالي الموجودات بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على إجمالي الموجودات} = \frac{\text{النتيجة الصافية السنوية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

هذا المعدل يتصف بقدر كبير من الشمول إذ يدخل في حسابه عناصر الأصول بالإضافة إلى بنود قائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج والتي لها علاقة مباشرة بالعمليات.

يقيس معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) مدى كفاءة إدارة البنك وقدرتها على تحقيق أرباح صافية من خلال توظيف موجودات البنك في قروض واستثمارات مختلفة، كما يعد من أكثر وأهم أساليب التحليل المالي استخداما في تحليل الربحية، وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) يدل على جملة من المؤشرات التالية[13]:

- استخدام المزيد من الموجودات في قروض واستثمارات عالية الدخل.

- إعادة بناء محفظة الاستثمارات بموجودات أكثر ربحية.
- زيادة معدلات الفائدة على القروض والاستثمارات.
- زيادة العمولات ورسوم الخدمة على موجودات أخرى.

ب- **معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)**يوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من وحقوق الملكية في صافي الأرباح التي حققتها البنوك التجارية، حيث تعمل هذه الأخيرة على زيادة هذا المعدل دائما بما يتناسب وحجم الأخطار التي يتحملها المساهمين، تتمثل حقوق الملكية في رأس المال المدفوع مضافا إليه الاحتياطات المختلفة سواء القانونية أو الاختيارية وكذلك الأرباح غير الموزعة، ويقاس من خلال:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية ربح كل دينار مستثمر من طرف المساهمين، وفي حالة عدم اعتماد البنك على الديون في هيكل رأس مال البنك، فان العائد على حقوق الملكية يساوي معدل العائد على الموجودات، لأن حقوق الملكية تساوي إجمالي الموجودات مطروحا منها مختلف الالتزامات المترتبة على البنك سواء كانت طويلة أم قصيرة الأجل.

ثانيا: تحليل عينة الدراسة باستخدام طريقة تحليل المركبات الرئيسية (ACP)

طريقة تحليل المركبات الرئيسية تعد من أهم طرق التحليل العاملي، وهي تبين التوفيقات المختلفة بين المتغيرات والأفراد، من خلال ما يعرف بإسقاط المتغيرات وكذا إسقاط الأفراد (البنوك التجارية) لعينة ما، وهذا قصد التعرف على طبيعة العلاقة الارتباطية.

وبهدف تطبيق هذه الطريقة، ودراسة أثر العوامل الداخلية على ربحية البنوك التجارية في الجزائر، اعتمدنا على المتغيرات التالية: معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) كمتغير تابع، والمتغيرات المستقلة التالية:نسبة السيولة (القروض إلى الودائع) (LR)، نسبة القروض إلى إجمالي الأصول (TCTA)، نسبة المديونية (اجمالي الديون الى اجمالي الأصول)(LF)، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (FP)، حجم البنك (إجمالي الأصول) (TAC)مقاسا ب 1 مليون دج، ونسبة مصاريف الاستغلال العامة إلى إجمالي الأصول (CT).

وبخصوص العينة المأخوذة فهي تتشكل من خمسة بنوك تجارية عاملة في الجزائر، من بينها بنكين عموميين (بنك الوطني الجزائريBNA، قرض الشعبي الجزائريCPA)، وثلاثة بنوك خاصة (سوسييتي جنرال الجزائرSGA، بنك المؤسسة المصرفية العربيةABC، بنك الخليج الجزائرAGB).

وأما عن سنوات تحليل هذه العينة فقد تم أخذ متوسطات الفترة (2005–2011) لكل بنك من البنوك التجارية "عينة الدراسة"، وهذا لكل متغير من متغيرات الدراسة.

1– تحليل مصفوفة معاملات الارتباط

بالاطلاع على الشكل رقم (01) الموضح لمعاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع، نلاحظ وجود علاقة ارتباط طردية ضعيفة ومحدودة بين نسبة القروض إلى إجمالي الأصول (TCTA)، ونسبة مصاريف الاستغلال العامة (CT) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، كما نلاحظ وجود علاقة ارتباط طردية قوية بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (FP)، نسبة السيولة (القروض إلى الودائع) (LR) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، وعلاقة ارتباط عكسية قوية بين نسبة المديونية (LF)، حجم البنك (TAC) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)

الشكل رقم (01): التمثيل البياني للمتغيرات (إسقاط المتغيرات) للبنوك التجارية "عينة الدراسة"

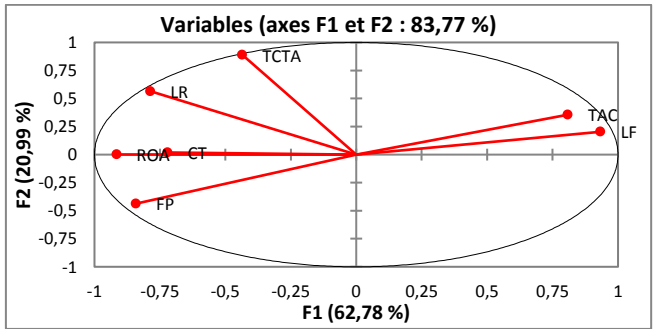

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT

2– تحليل نوعية التمثيل (القيم والأشعة الذاتية)

تقدر نسبة التمثيل لمتغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع في المخطط (F_1, F_2) ب 83.77%، حيث كانت نسبة التمثيل على المحور الأول (F_1) ب 62.78%، والمحور الثاني (F_2) ب 20.99%، تتمثل المتغيرات المحددة للمحور الأول (F_1) في: نسبة السيولة (القروض إلى الودائع) (LR)، نسبة مصاريف الاستغلال العامة (CT)، نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (FP)، نسبة المديونية (LF)، ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA).

والمتغيرات المحددة للمحور الثاني (F2) هي: نسبة القروض إلى إجمالي الأصول (TCTA) وحجم البنك (TAC).

3- تحليل التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات

يوضح الشكل رقم (02) إسقاط متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع والأفراد (البنوك التجارية "عينة الدراسة").

الشكل رقم (02): التمثيل البياني للأفراد والمتغيرات

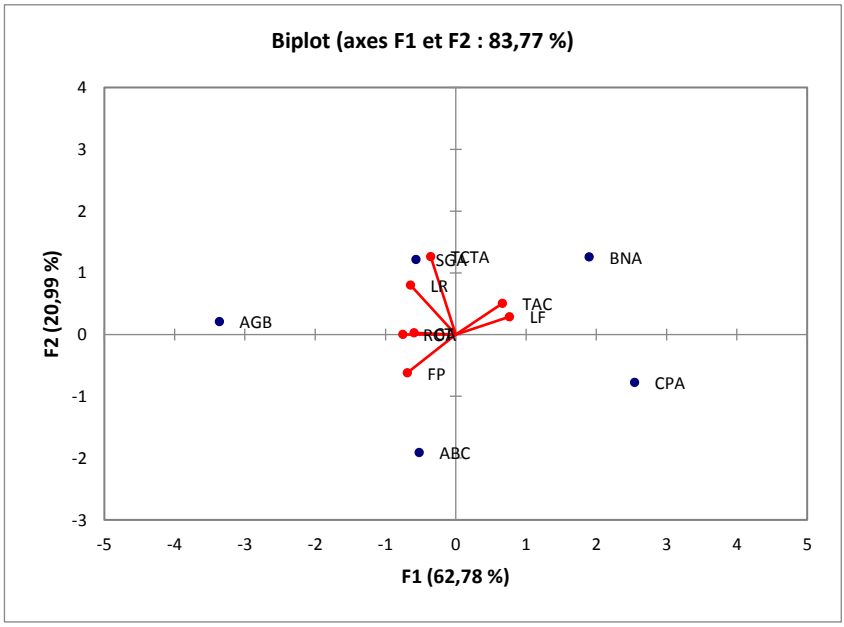

المصدر: مخرجات برنامج XL-STAT.

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ ما يلي:

- سجلت البنوك التجارية الخاصة (سوسييتي جنرال الجزائر SGA، بنك المؤسسة العربية المصرفية ABCوبنك الخليج الجزائر AGB) أعلى متوسط لمعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، مقارنة بالبنوك التجارية العمومية (البنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA) التي تحصلت على أضعف متوسط لمعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، وهو ما يعكس كفاءة البنوك الخاصة في استثمار أموالها في أصول تدر عوائد عالية.

- سجل بنك الخليج الجزائر (AGB) وبنك سوسييتي جنرال الجزائر (SGA)، أعلى قيمة لمتوسط نسبة السيولة (القروض إلى الودائع) (LR)، في حين جاءت أضعف قيمة لمتوسط هذه النسبة في بنك قرض الشعبي الجزائري (CPA).
- سجل بنك سوسييتي جنرال الجزائر (SGA)، أعلى متوسط لنسبة القروض إلى إجمالي الأصول (TCTA)، يليه كل من بنك الخليج الجزائر (AGB) وبنك الوطني الجزائري (BNA).
- أعلى متوسط لنسبة المديونية (LF)، كان في بنك قرض الشعبي الجزائري (CPA) وبنك الوطني الجزائري (BNA)، ويمكن ارجاع سبب ذلك الى قيام المؤسسات العمومية بوضع أموالها في البنوك العمومية هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان لأزمة البنوك التجارية الخاصة (بنك الخليفة وبنك التجاري والصناعي) تأثير كبير على ثقة المودعين في هذا النوع من البنوك الخاصة، في حين كان أقل متوسط لهذه النسبة في بنك الخليج الجزائر (AGB).
- سجلت البنوك التجارية الخاصة (سوسييتي جنرال الجزائر SGA، بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC وبنك الخليج الجزائر AGB) ، أعلى متوسطات نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (FP)، وهو ما يفسر تأثر البنوك التجارية الخاصة بأزمة البنوك الخاصة (بنك الخليفة والقرض التجاري والصناعي).
- حقق بنك الوطني الجزائري (BNA)، أعلى متوسط لحجم البنك (TAC)، يليه بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، في حسن سجلت أدنى قيمة لهذا المتوسط في بنك الخليج الجزائر (AGB).
- حققت البنوك التجارية الخاصة (سوسييتي جنرال الجزائر SGA، بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC وبنك الخليج الجزائر AGB) ، أعلى متوسط لنسبة مصاريف الاستغلال العامة إلى إجمالي الأصول (CT) مقارنة بالبنوك العمومية (البنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA)، وهو ما يعكس التوسع الكبير في نشاط البنوك الخاصة من خلال إنشاء فروع جديدة.

ثالثا:النموذج القياسي وتحليل النتائج

سنحاول القيام بدراسة أثر العوامل الداخلية على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر، وذلك بالاعتماد على عينة مكونة من خمسة بنوك تجارية من بينها بنكين عموميين وثلاثة بنوك خاصة، وتوضيح طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات وقوة تأثيرها على ربحية البنوك التجارية ممثلة بمعدل العائد على إجمالي

الموجودات (ROA)، وذلك باستخدام برنامج Eviews,6 وهو أحد البرامج المتقدمة في التحليل القياسي وبناء النماذج الاقتصادية وتقديرها.

1–البيانات والمنتهجية

تتكون عينة الدراسة من خمسة بنوك تجارية عاملة في الجزائر، وقد تم اختيار هذه البنوك التجارية وفقا لمعيار توفر البيانات والمعلومات خلال فترة الدراسة (2005–2011) ولكل السنوات، وعليه فان هذه الدراسة تستخدم بيانات سلال زمنية مقطعية متوازنة (Balanced Panel Data)، بعدد مشاهدات يقدر ب 35 مشاهدة، للإشارة فان هذه الدراسة تستخدم ملاحظات سنوية بدلا من متوسط البيانات لسنوات معينة كما هو معمول به في الكثير من الدراسات.

1– بناء النموذج

تم اختبار نوع العلاقة بين المتغير التابع (ربحية البنوك التجارية ممثلة بمعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، والمتغيرات المستقلة من حيث كونها خطية أو غير خطية (لوغاريتمية أو نصف لوغاريتمية)، وتم الاعتماد في هذه الدراسة على العلاقة الخطية لأن نتائجها كانت الأفضل.

من أجل اختبار تأثير العوامل الداخلية على ربحية البنوك التجارية "عينة الدراسة"، يأخذ النموذج المستخدم في الدراسة الشكل التالي :

$$ROA_{i.t} = C_i + B_1\ LR_{i.t-1} + B_2\ TCTA_{i.t} + B_3\ LF_{i.t} + B_4\ FP_{i.t} + B_5\ TAC_{i.t} + B_6\ CT_{i.t}$$

حيث :

N تمثل عدد البنوك في الدراسة (خمسة بنوك منها بنكين عموميين وثلاثة بنوك خاصة).

T يمثل الزمن (2005–2011).

$ROA_{i.t}$يمثل مقياس لربحية البنوك التجارية (معدل العائد على إجمالي الموجودات).

$LR_{i.t-1}$نسبة السيولة (القروض إلى الودائع).

$TCTA_{i.t}$نسبة القروض إلى إجمالي الأصول.

$LF_{i.t}$نسبة المديونية.

$FP_{i.t}$تمثل نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للبنوك التجارية "عينة الدراسة".

$TAC_{i.t}$يمثل حجم البنك (إجمالي الأصول) مقاسا ب 1 مليون دج.

$CT_{i.t}$تمثل نسبة مصاريف الاستغلال العامة إلى إجمالي الأصول.

2- **التقدير وتحليل النتائج**

سنتطرق إلى اختيار النموذج الأمثل لدراسة من خلال إجراء اختبار (F-test) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة، وبعد اختيار النموذج نتطرق إلى نتائج الانحدارات التجميعية للبنوك التجارية "عينة الدراسة".

هناك ثلاث أساليب لتحليل البيانات المالية من خلال نموذج (Panel Data Analys)، وهي كالتالي:

- (OLS) Pooled Ordinary Least Square.
- Fixed Effect.
- Random Effect.

وبغرض تحديد الأسلوب الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة، نقوم بإجراء اختبار (F-Test) من أجل المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (Pooled) ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effect)، وذلك بهدف اختيار الأسلوب الأفضل لتقدير النموذج المطلوب باستخدام المعادلة التالية[14]:

$$F(N-1, NT-N-K) = \frac{(R_{FEM}^2 - R_{PM}^2) / (N-1)}{(1 - R_{FEM}^2) / (NT - N - K)} \quad \ldots\ldots 1$$

حيث:

K عدد المعلمات المقدرة (المتغيرات المستقلة).

R_{FEM}^2يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثرات الثابتة.

R_{PM}^2 يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي.

Nعدد المقاطع (البنوك).

T يمثل الزمن.

يتم مقارنة نتيجة المعادلة رقم (1) والتي تمثل قيمة Fc المحسوبة،مع $F(N-1, NT-N-K)$التي تمثل قيمة Ftالجدولية، فإذا كانت قيمة Fcالمحسوبة أكبر أو تساوي قيمة Ft الجدولية (أو إذا كانت قيمة P-Valueأقل أو تساوي 0.05)، عندئذ فان نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة، وإذا كان العكس فان نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم للدراسة.

هذا الاختبار (في حالة نموذج الانحدار التجميعي) يعني على المستوى القياسي تساوي معاملات النموذج المدروس على مستوى الأفراد (البنوك عينة الدراسة)، أي تساوي معاملات المتغيرات المستقلة

وتساوي الحد الثابت بين كل البنوك التجارية "عينة الدراسة"، أما على المستوى الاقتصادي فهذا الاختبار وتحت فرضية التجانس يعني أن النموذج المدروس هو نموذج مشترك بين كل الأفراد (البنوك التجارية عينة الدراسة)، وبالتالي يتم الحصول على نتائج عامة تنطبق على كل البنوك التجارية "عينة الدراسة".

وبالنسبة لاختيار النموذج الأفضل لدراستنا هذه سنقوم باختبار (F-Test) للمفاضلة بين النموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، لدينا المعلومات التالية:

$R_{FEM}^2 = 0.642416$, $R_{PM}^2 = 0.533328$, $NT = 5 * 7 = 35$.

$N = 5$, $T = 7$, $K = 6$.

لدينا Ft الجدولية تساوي Ft (4, 24) = 2.78.2.78

وعند حساب Fc (معادلة رقم 1)، نجد أن قيمة Fc المحسوبة تساوي 1.83.

بما أن Fcالمحسوبة أقل من Ft الجدولية، فان نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم للدراسة، حيث يعتبر هذا النموذج من أبسط النماذج الطولية، حيث تكون فيه جميع المعاملات B_0 ,B_jثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن).

3- نتائج التقدير

تم تقدير معلمات النموذج بالاستعانة ببرنامج Eviews, 6، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، باعتبارها من أفضل أساليب التقدير لبيانات سلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية (Pooled Data)، ويؤدي استخدام هذه الطريقة إلى تلاشي مشكلة الازدواج الخطي، واختلاف التباين، والحصول على أفضل النتائج الممكنة باستخدام أكبر عدد متاح من المشاهدات عن متغيرات النموذج.

الجدول رقم (01): نتائج الانحدارات التجميعية للبنوك التجارية "عينة الدراسة"

المتغير التابع هو معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)

المتغيرات	النموذج (1)	النموذج (2)	النموذج (3)	النموذج (4)
C	-9,54** (3.157)	-9.96** (-2.62)	-7.89** (-2.129)	-8.29** (-2.25)
LR	0.0836* (3.157)	0.082* (3.17)	0.089* (3.438)	0.089* (3.43)
TCTA	-0.12** (-2.474)	-0.117** (-2.478)	-0.143* (-2.979)	-0.13* (-2.84)
LF	0.111** (2.276)	0.118** (2.607)	0.094*** (2.01)	0.107** (2.32)
FP	0.042 (1.163)	0.048 (1.456)	-	-
TAC	3.82 E-07 (0.467)	-	7.33 E- 07 (0.95)	-
CT	0.922*** (1.93)	0.754** (2.436)	1.16** (2.67)	0.865* (-2.25)
R2	0.53	0.52 0.44	0.51 0.42	0.49
F-test prob F	5.33 0.000	6.53 0.000	6.05 0.000	7.35 0.000
DW	2.70	2.60	2.65	2.42

المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات برنامج (EVIEWS, 6).

- (*)، (**) و(***) معالم معنوية إحصائيا عند درجة معنوية 1%، 5% و10% على التوالي.
- القيم ما بين القوسين، هي قيم t ستيودنت.

يتضح من خلال الجدول رقم (01) نتائج تقدير نماذج بانيل لأثر العوامل الداخلية على ربحية البنوك التجارية المتمثلة في:

-تشير قيمة إحصائية اختبار "F"في كل النماذج السابقة إلى وجود معنوية إحصائية لكل نموذج من هذه النماذج.

-فشلت جميع الانحدارات السابقة في إيجاد ارتباط هام بين حجم البنك (إجمالي الأصول) (TAC) وربحية البنوك التجارية ممثلة بمعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، فحجم البنك (TAC) كان أثره ايجابي على ربحية البنوك التجارية "عينة الدراسة"، وهذا ما يعني أن الزيادة في حجم أصول البنك تعزز من ربحية البنك، باعتبارها تعكس زيادة في القروض، الاستثمارات المالية المختلفة...الخ، لكن حجم البنك لم يكن معنوي إحصائيا في جميع الانحدارات السابقة حتى عند درجة معنوية 10%.

ففين حين أن اغلب الدراسات أكدت على وجود علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين حجم البنك وربحيته، مثل دراسة (وليد زكرياء صيام، حسن علي خربوش 2006)، التي أكدت على وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين حجم البنك وربحيته، وكذا دراسة (سامي بن ناصر 2003) والتي توصلت إلى وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا بين حجم البنك وربحية البنوك التجارية (ROA)، لم يكن الحال كذلك في دراستنا هذه التي شملت عينة مكونة من خمسة بنوك تجارية عاملة في الجزائر، وبالتالي يمكن القول أن زيادة ربحية البنوك التجارية "عينة الدراسة" لم تكن مرتبطة بتطور حجم البنك (إجمالي الأصول).

-فشلت جميع الانحدارات السابقة في إيجاد علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (FP) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، فهذه النسبة (FP) كان لها أثر ايجابي على معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، لكنها لم تكن معنوية إحصائيا.

أشارت دراسة (سامي بن ناصر 2003) والتي هدفت إلى تحليل العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التونسية خلال الفترة (1980–2000)، إلى وجود علاقة طردية بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (FP) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، كما أشارت دراسة (Mansouri brahim, Afroukh Said) إلى وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول وربحية البنوك التجارية.

لم يكن الحال كذلك بالنسبة لدراستنا هذه، حيث لم يكن هناك ارتباط هام معنوي إحصائيا بين نسبة حقوق الملكية الى إجمالي الأصول ومعدل العائد على إجمالي الأصول (ROA)، حيث لم يكن هناك

أي أثر معنوي إحصائي لزيادة إجمالي حقوق الملكية للبنوك التجارية "عينة الدراسة"، من خلال زيادة الاحتياطات والأموال لمواجهة المخاطر البنكية، وكذا رفع رأس مال البنوك التجارية في سنة 2009 إلى 10 مليار دج، على ربحية هذه البنوك (ROA).

-وجود علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائيا بين نسبة السيولة (توظيف الأموال) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)،كما أن وجود علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائيا بين نسبة السيولة (توظيف الأموال) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) يدل على زيادة البنوك التجارية في توظيف ودائعها في شكل أصول تدر عائد أكبر مقارنة بتكلفة حصوله على الأموال، حيث يعتبر مؤشر ايجابي لربحية البنوك التجارية باعتبار أن ذلك يعكس انخفاض السيولة النقدية لدى البنوك التجارية.

تتوافق دراستنا هذه مع دراسة (وليد زكرياء صيام، حسن على خربوش، 2002)، والتي توصلت إلى وجود علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائيا بين السيولة والربحية، كما تتعارض دراستنا مع دراسة (باسل أبو زعتر 2006) والتي توصلت إلى وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا بين السيولة والربحية.

-وجود أثر عكسي معنوي إحصائيا بين نسبة القروض الى إجمالي الأصول (TCTA) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، وهذا ما يتعارض مع دراسة (Mansouri Brahim, Afroukh Said, 2008) باستخدام نماذج بنال، والتي توصلت إلى وجود علاقة ايجابية بين نسبة القروض الى إجمالي الأصول (TCTA) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، حيث من خلال دراستنا هذه يتضح أنه بزيادة نسبة (TCTA) يترتب عن ذلك انخفاض في ربحية البنوك التجارية (ROA)، وهو ما يعكس توسع البنوك التجارية "عينة الدراسة" وخصوصا البنوك العمومية (بنك الوطني الجزائري BNA، القرض الشعبي الجزائري CPA) في توظيف أموالها في شكل قروض موجهة للزبائن، وبالتالي زيادة المخاطر الائتمانية لها، مما يترتب عن ذلك زيادة القروض المتعثرة والمعدومة والتي تؤثر سلبا على ربحية البنوك التجارية.

-وجود علاقة ارتباط طردية معنوية إحصائيا بين نسبة المديونية (إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، وهذا ما يتوافق مع دراسة (باسل أبو زعتر 2006)، ودراسة (وليد زكرياء صيام، حسن علي خربوش 2002)، حيث توصلت هتين الدراستين إلى وجود علاقة طردية معنوية إحصائيا بين نسبة المديونية وربحية البنوك التجارية، حيث تعكس زيادة نسبة المديونية توسع البنك في الحصول على الأموال، وبالتالي توفيره لأموال جديدة يمكن استثمارها في القروض والاستثمارات المالية المختلفة، وبالتالي تحقيق البنك لعائد أكبر من تكلفة الحصول على تلك الأموال، ومنه زيادة ربحية البنوك التجارية.

–أكدت دراستنا على وجود علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين نسبة مصاريف الاستغلال العامة إلى إجمالي الأصول (CT) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، حيث تتعارض دراستنا هذه مع دراسة (Mansouri Brahim, Afroukh Said, 2008)التي توصلت إلى وجود علاقة عكسية معنوية إحصائيا بين نسبة مصاريف الاستغلال العامة إلى إجمالي الأصول ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، حيث توصلت دراستنا هذه إلى أن زيادة نسبة مصاريف الاستغلال العامة إلى إجمالي الأصول (CT) يكون لها أثر ايجابي على ربحية البنوك التجارية ممثلة بمعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، فزيادة مصاريف الاستغلال العامة للبنوك التجارية تعكس زيادة في عدد فروع البنك، زيادة عدد المستخدمين، وبالتالي زيادة إنتاجية البنك من خلال تقديمه للعديد من الخدمات المصرفية وذلك لأكبر عدد ممكن من الزبائن وبالتالي زيادة ربحيته.

–نلاحظ أيضا خلو الانحدارات السابقة من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث بلغت قيمة ديربن واتسون (DW) لنماذج الانحدار السابقة ما بين (2.42) و(2.70)، وهي بالتالي أكبر من المقياس (2) المتعارف عليه إحصائيا، وبذلك يتضح عدم وجود هذه المشكلة مما يعزز ثقة نتائج الانحدار السابقة.

خاتمة:

تعتبر البنوك التجارية من أكثر المؤسسات تأثرا بالتغيرات التي تحدث في الساحة الوطنية والعالمية، والتي تؤثر على نشاطها، ولعل قدرة البنوك التجارية على مواكبة هذه التغيرات مرتبطة بنجاحها في تحقيق الربحية (تعبر عن العلاقة بين الأرباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها)، حيث يعتبر تحقيق الأرباح من أهم الأهداف التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها لكونها مؤشرا هاما لقياس مدى كفاءتها في استخدام مواردها، وهي الغاية التي يتطلع إليها المساهمين ومصدر ثقة للمودعين والدائنين للبنك، وموضع اهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح للبنك التجاري، كما أن تحقيق الأرباح يمكن البنوك التجارية من المحافظة على استمراريتها وبقائها، تدعيم مركزها المالي، زيادة حقوق الملكية وتعزيز ملاءتها، مما يزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار والالتزامات التي تواجهها.

ومن خلال دراستنا هذه لأثر العوامل الداخلية على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر، وباستخدام نماذج بانيل على عينة مكونة من خمسة بنوك تجارية عاملة في الجزائر خلال الفترة (2005–2011)، توصلنا إلى جملة من النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي، لعل أهمها:

- حققت البنوك التجارية الخاصة (بنك الخليج الجزائر AGB، بنك المؤسسة العربية المصرفية ABC، بنك سوسييتي جنرال الجزائر (SGA) أعلى متوسطات معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس أن البنوك التجارية الخاصة أكثر كفاءة في تحقيق الأرباح مقارنة بالبنوك العمومية، ويرجع سبب ذلك إلى خبرة وقدرة البنوك

الخاصة على التحكم في نشاطها المصرفي من جهة، ومن جهة أخرى فان البنوك التجارية الخاصة لا تتعرض إلى مخاطر كبيرة مقارنة بالبنوك العمومية المطالبة بتمويل الاقتصاد الوطني ومنح القروض للمؤسسات العمومية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- حقق بنك الخليج الجزائر (AGB) أعلى متوسط لنسبة السيولة (القروض إلى الودائع)، خلال فترة الدراسة الممتدة مابين (2005–2011)، أي علاوة على توظيف ودائع الزبائن في منح القروض، يستخدم البنك أيضا الديون ممثلة بورقة مالية وجزء من رأسماله في منح القروض المختلفة للزبائن، وهو ما يعكس كفاءة إدارة البنك في استخدامها لمواردها وبالتالي تحقيقها لأعلى معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) خلال هذه الفترة.
- حققت نسبة مصاريف الاستغلال العامة إلى إجمالي الأصول (TCTA) مستويات عالية في البنوك التجارية الخاصة مقارنة بالبنوك العمومية، وهو ما يعكس تطور نشاط البنوك الخاصة وزيادة عدد فروعها من سنة لأخرى.
- توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين نسبة السيولة (القروض إلى الودائع) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، وهو مؤشر على توسع البنوك التجارية "عينة الدراسة" على زيادة البنوك التجارية في توظيف ودائعها في شكل أصول تدر عائد أكبر مقارنة بتكلفة حصوله على الأموال.
- توجد علاقة ارتباط عكسية معنوية إحصائيا بين نسبة القروض إلى إجمالي الأصول (TCTA) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، وهو ما يعكس ارتفاع المخاطر الائتمانية وخصوصا في البنوك التجارية العمومية التي تستحوذ على النصيب الأكبر من حصص القروض في السوق المصرفي الجزائري، الأمر الذي ينعكس سلبا على ربحية البنوك التجارية العاملة في الجزائر.
- توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين المديونية (LF) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA).
- لا توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (FP)، حجم البنك (إجمالي الأصول) (TAC)ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA).
- توجد علاقة ارتباط معنوية إحصائيا بين نسبة مصاريف الاستغلال العامة إلى إجمالي الأصول (CT) ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA).

التوصيات:

- لابد على البنوك التجارية العاملة في الجزائر وخصوصا العمومية منها، بدراسة ملفات الزبائن الراغبين في الاقتراض بعناية كبيرة، للتأكد من قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم المالية مع أخذ الضمانات الكافية، وذلك للحد دون تعثر هؤلاء وفقد البنك لجزء من هذه القروض الممنوحة للزبائن، وبالتالي انعكاسها سلبيا على ربحية البنوك التجارية.
- لابد على البنوك التجارية العاملة في الجزائر أن توسع نشاطها من خلال زيادة انتشارها الجغرافي لما لذلك من أثر ايجابي على ربحيتها، حيث أن زيادة عدد فروع البنك يزيد من قدرته على جذب الودائع ومنح القروض للزبائن، ويضمن تقديم البنك للخدمات المصرفية المتنوعة لأكبر عدد من الزبائن، وبالتالي زيادة ربحية البنوك التجارية.
- ضرورة قيام البنوك التجارية العاملة في الجزائر على تخفيض حجم القروض الممنوحة للزبائن لما لذلك من تأثير سلبي على ربحيتها، والعمل على زيادة توظيفاتها في محفظة الأوراق المالية.

الهوامش والاحالات :

(1): بويوسف فوزية، العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها غير التقليدية دراسة مقارنة بين البنك الخاص SOCIETEGENERALE والبنك العام CNEP، رسالة ماجستير، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سطيف، 2009/2008.

(2): باسل جبر حسن أبو زعتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006/2005.

(3): وليد زكرياء صيام، حسني علي خريوش، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 12، العدد 2، 2002.

(4): أحمد حسين أحمد المشهراوى، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية (دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005)، مذكرة ماجستير، منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.

(5): BEN NACEUR Samy, The determinants Of The Tunisian Banking Industry Profitability: panel evidence1980-2000,06/11/2012 http://www.mafhoum.com/press6/174E11.pdf

(6) :MANSOURi Brahim, Afroukh Said, La Rentabilitè des Banques et ses Determinants: Cas du Maroc, 22/02/2013,www.erf.org.eg/CMS/uploads/pdf/1224070831_15thAC_FINC_Mansouri_Afroukh.pdf

(7): عتمدنا في دراستنا هذه على القوائم المالية المستخرجة من المواقع الالكترونية الرسمية للبنوك التجارية "عينة الدراسة"، وذلك خلال الفترة (2005–2011) :

- الموقع الرسمي لبنك سوسييتي جنرال الجزائر www.societegeneralealgerie.dz
- الموقع الرسمي لبنك المؤسسة العربية المصرفية www.arabbanking.com.dz
- الموقع الرسمي لبنك الخليج الجزائر www.ag-bank.com
- الموقع الرسمي لبنك الوطني الجزائري www.bna.dz
- الموقع الرسمي لبنك القرض الشعبي الجزائري www.cpa-bank.dz.

(8):أمين السيد أحمد لطفي، تخطيط الأرباح باستخدام نماذج محاكاة المنشأة profit planning by corporate simulation models، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 13.

(9):أحمد حسين أحمد المشهراوى، مرجع سابق، ص 65.

(10): نفس المرجع، ص 76.

(11): حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، الطبعة 2013، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص ص 146- 147.

(12):European central bank , Beyond – how to measure bank performance,22/02/2013www.ecb.europa.eu/pub/pdf/other/beyondroehowtomeasurebankperformance201009en.pdf

(13): حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، مرجع سابق، ص 149.

(14): كرياء يحي جمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21،